وتشير المعطيات السابقة الى ضآلة حصة القطاعات المنتجة من أموال دعم الصمود في المناطق المحتلة؛ اذ لم تتجاوز حصة هذه القطاعات ١٢,٢٥ بالمئة من اجمالي الأموال المخصصة لدعم صمود المناطق المحتلة. ومن الطبيعي ألّا تتمكن هذه الحصة الضئيلة من دعم وتطوير القطاعات المنتجة بصورة تضمن استقلالها عن الاقتصاد الاسرائيلي. وهذا ما يفسّر عدم ظهور أي بوادر لارتفاع الوزن النسبي لأي من القطاعات المنتجة ضمن مكوّنات الناتج المحلي الاجمالي، طوال الفترة التي عملت فيها اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة.

لم تساهم أموال دعم صمود المناطق المحتلة في دعم القطاعات المنتجة في الضفة والقطاع، وانما انصبت في القنوات التي تخفف معاناة المواطنين، وتلبي حاجاتهم المباشرة للتعليم والسكن وغيره. وبذلك، يكون القسم الأكبر من أموال الصمود قد استخدم في تمويل الحاجات الاستهلاكية المتزايدة. لذا، فان قسماً كبيراً منه قد انتهى الى تمويل استهلاك المواطنين من البضائع الاسرائيلية، كما أوضحنا في مجال سابق. وبقيت القطاعات المنتجة أسيرة لسياسة اسرائيل الهادفة الى احتوائها والحاقها بالاقتصاد الاسرائيلي.

## استخلاصات

تشير المعطيات السابقة الى واقع الارتباط المتزايد بين اقتصاد المناطق المحتلة والاقتصاد الاسرائيلي، والذي يكاد ان يصل ـ طبقاً لتقديرات البعض[١١٠] ـ الى نقطة اللاعودة. ولتحقيق تبعية الاراضي المحتلة على الصعيد الاقتصادي، عملت السياسة الاسرائيلية على عدة محاور:

١ ـ تحجيم قطاع الزراعة، بوصفه يمثل أساس الاستقلال الاقتصادي عن الاحتلال. وقد نجحت اسرائيل في تحجيم قطاع الزراعة كما يظهر من تراجع الوزن النسبي للزراعة ضمن مكوّنات الناتج المحلي الاجمالي، وكذلك الانخفاض الحاد في اعداد العاملين في الزراعة منسوباً الى اجمالي قوة العمل العربية في الضفة والقطاع. ولتحقيق هدف الحاق الزراعة الفلسطينية بالاقتصاد الاسرائيلي، عمدت سياسة الاحتلال الى مصادرة جزء كبير من أراضي الضفة والقطاع، وتحديد الحد الأقصى لاستخدام المياه، بما يمنع استصلاح أراض جديدة، اضافة الى التحول عن زراعة المحاصيل التقليدية الى زراعة المحاصيل القابلة للتصدير الى الخارج، والتي لها ربحية مرتفعة. ويؤدي التحول عن زراعة المحاصيل التي تلبي احتياج المواطنين، الى اعتماد أهالي المناطق المحتلة على السوق الاسرائيلي في توفير المحاصيل اللازمة لاستهلاك المناطق المحتلة. وتبعاً لذلك، فقد اختفى الطابع المستقل للزراعة المحلية، لتحل محله التبعية للزراعة الاسرائيلية التي أصبحت تلبي جزءاً أساسياً من احتياج الضفة والقطاع للمنتوجات الزراعية الاستهلاكية.

٢ ـ الحد من نمو الصناعة المحلية في الضفة والقطاع، وابقائها ضمن وزن هامشي ضمن مكونات الناتج المحلي الاجمالي. وقد تعددت وسائل الضغط التي استخدمتها اسرائيل لابقاء نمو الصناعة عند الحدود الضيقة القائمة. وأبرز هذه الوسائل هو وضع القيود على استيراد المواد الاولية، والتشدد في منح الرخص الصناعية، وثقل العبء الضريبي، والتنافس غير العادل مع الصناعة الاسرائيلية. وتبعاً لذلك، فقد تم ابعاد، وضرب، الصناعات التي يوجد لها مثيل في اسرائيل، والابقاء على الصناعات التي تلعب دوراً تكاملياً مع الصناعة الاسرائيلية. وارتفعت كذلك نسبة الصناعات الوسيطة التي يقوم بها الفلسطينيون لصالح متعهدين اسرائيليين، ويقوم المتعهدون الاسرائيليون بتوفير المواد